

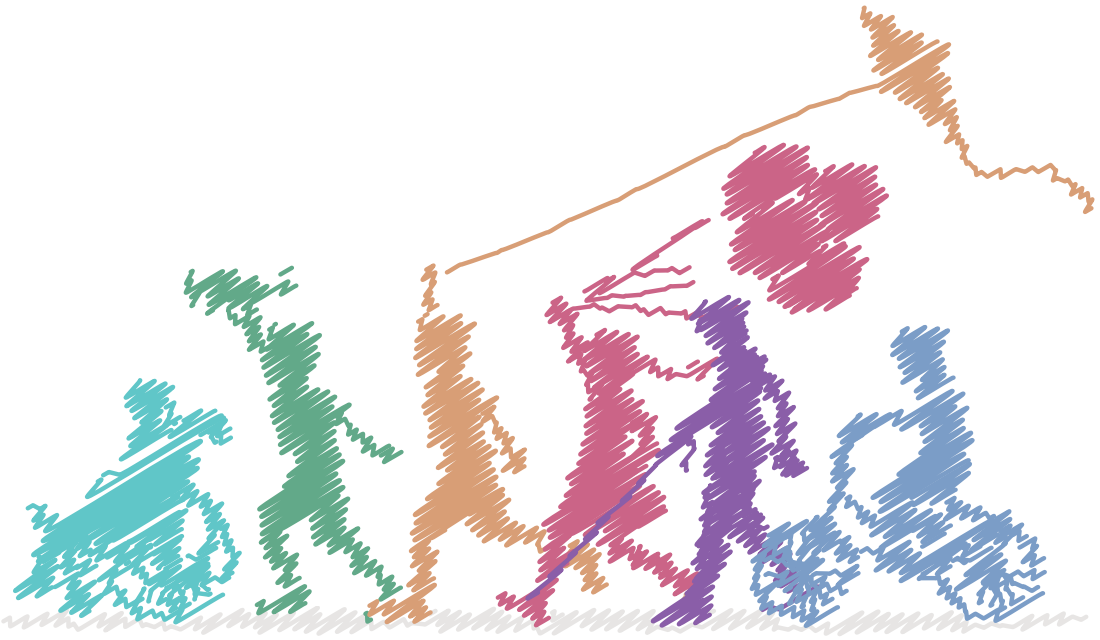
إرشادات تطبيق سياسة التعليم الدامج للمدارس الخاصة في دبي

نحو بناء منظومة دامجة لجميع الطلبة



إرشادات تطبيق سياسة التعليم الدامج للمدارس الخاصة في دبي

نحو بناء منظومة دامجة لجميع الطلبة



نعمل جميعاً ضمن برنامج البيانات المفتوحة في دبي، ولذلك نضع هذه البيانات في متناول أيديكم لاستخدامها لأغراضكم الخاصة دون الرجوع إلينا. ويشتمل حق الاستفادة منها على التحميل والطباعة والإنتاج والتوزيع شريطة عدم تغيير البيانات الفعلية، ونرجو عند استخدامكم هذه البيانات الإشارة إلى أن مصدرها هو هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي.

© 2019 هيئة المعرفة والتنمية البشرية



المحتويات

6	عرض موجز الغرض الفئات المستهدفة
8	المقدمة
10	رؤية التعليم الدامج الانتقال من النموذج الطبي إلى نموذج للإعاقة قائم على حماية حقوق أصحاب الهمم الدور الدامج للمدرسة
14	حق القبول وسهولة الوصول متطلبات القبول متطلبات سهولة الوصول
16	إجراءات التقييم وتحديد فئات الاحتياجات الخاصة الاحتياجات التعليمية الخاصة نظام التقييم المدرسي
20	عمليات التدخل التخطيط لعمليات التدخل الخطط التعليمية الفردية (IEP)
22	عمليات الدعم المنظم دور مجلس الأمناء فريق دعم التعليم الدامج دور مدير المدرسة دور رائد التعليم الدامج دور عضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة لأصحاب الهمم دور معلم الدعم دور معلم الصف دور مساعد دعم التعلم
32	توفير المصادر اللازمة واستثمارها على النحو الأمثل
34	بناء شبكة مهنية واجتماعية دامية أولياء أمور الطلبة وأسرههم علاقات الشراكة المهنية
37	معاً نمضي قدماً
39	مسرد المصطلحات

عرض موجز

الغرض

يؤكد هذا المستند على أهمية مبادئ إطار سياسة التعليم الدامج في بناء نظام تعليمي قائم على الإنصاف والمساواة بين جميع الطلبة في الحصول على تعليم عالي الجودة، تحقيقاً لرؤية دبي في إجراء تغيير شامل للتغلب على جميع العوائق التي تقف أمام ترسيخ نظام تعليمي دامج يضمن سهولة وصول جميع الطلبة إلى خدمات تعليمية عالية الجودة وانخراطهم ومشاركتهم الكاملة في تعلمهم.

ويشكل هذا المستند أحد المراجع الأساسية للمدارس التي تتيح لها تكوين فهم أوضح لمعايير إطار سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي وتطبيقها بمزيد من الفعالية، ويقدم لها مساعدة فاعلة في تنفيذ العديد من الجوانب الأساسية في التعليم الدامج، وعلى رأسها الجوانب التالية:

- تطوير استمارة التقويم الذاتي للمدرسة.
- تدريب المعلمين ومتابعة عملهم.
- عمليات التخطيط لتطوير المدرسة.
- التواصل مع الأطراف المعنية الأخرى.

الفئات المستهدفة

سيستفيد من هذا المستند مجموعة من الأطراف المعنية بقطاع التعليم لاسيما قيادات المدارس الخاصة وبقية الأطراف المعنية في المدرسة مثل المعلمين والطلبة وأولياء الأمور وممثلين عن المجتمع. كما يقدم معلومات مفيدة لمشغلي المؤسسات التعليمية والمستثمرين الذين يخططون للاستثمار في قطاع التربية والتعليم لتسهيل وتعزيز دمج جميع أفراد المجتمع معاً.

DOLL HOUSE



المقدمة

شهد العام 2010 مصادقة دولة الإمارات العربية المتحدة وتبنيها للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تأكيداً منها على الأولوية العالية والالتزام الكبير الذي توليه الدولة لحماية حقوق أصحاب الهمم. وكان هذا الالتزام حاضراً بقوة في أهداف رؤية الإمارات 2021، وفي تطبيق المبادرات المتعلقة بالأولويات الوطنية، ويتم ترسيخه مع تقدم الدولة نحو تحقيق رؤيتها الطموحة "مئوية الإمارات 2071".

يشكل التعليم محورياً رئيسياً ضمن أهداف مئوية الإمارات 2071، التي تستهدف توفير أفضل تعليم في العالم لتمكين أجيال المستقبل من أن يكونوا رايات للريادة والابتكار في العالم. ونظراً إلى أن مفهوم التعليم الدامج يشكل صميم التميز التعليمي، وتم إيلاء الأولوية له في السياسات الحكومية والاستراتيجية الوطنية، حيث يقوم التعليم الدامج على مبادئ التنوع والمساواة والاحترام وقبول الآخر، لذلك فإن نجاحنا في تطوير جودة الدمج في مدارسنا، يقدم إنطلاقة حقيقية لنجاحنا في تحسين جودة التعليم التي يتلقاها جميع طلبتنا، لاسيما الطلبة أصحاب الهمم.

ولا بد أولاً من تحدي المفاهيم والتصورات القديمة للإعاقة وتغييرها حتى تتمكن من إحداث رؤية جديدة للتعليم الدامج وتطبيقها لتصبح واقعاً ملموساً يعيشه طلبتنا في جميع المدارس الخاصة في إمارة دبي.

التعليم الدامج ليس مجرد مشروع أو مبادرة، بل هو تطوير تدريجي للمواقف والسلوكيات والنظم والمعتقدات التي تؤهل التعليم الدامج لأن يكون الأساس الذي تركز عليه ثقافة المدرسة، وتنعكس قيمه ومفاهيمه على الحياة اليومية في مجتمع المدرسة أو المنشأة التعليمية.

(ص 53 - إطار سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي)



ولقد قاد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم / نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، هذا التحول من خلال إعلانه عن إطلاق اسم أصحاب الهمم بدلاً من ذوي الإعاقة؛ تأكيداً من سموه على مساهماتهم الثمينة في مجتمعنا وإنجازاتهم الكبيرة في مختلف المجالات، وإشادة منه بما يتحلون به من شخصيات قوية وعزيمة وإرادة تصنعان المستحيل.

تؤكد القوانين الصادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بما فيها القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006 وتحديثاته على حماية حقوق أصحاب الهمم، والقانون رقم 2 لسنة 2014 لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة دبي، وقرار المجلس التنفيذي رقم (2) لسنة 2017 بشأن تنظيم عمل المدارس الخاصة في إمارة دبي، الذي يعزز دمج الطلبة أصحاب الهمم بفعالية مع بقية زملائهم في المدارس الخاصة. وتؤكد جميع هذه التشريعات على حماية حق الطلبة أصحاب الهمم في الحصول على تعليم عالي الجودة، وترسخ ممارسات التعليم الدامج في نظام التعليم المدرسي في إمارة دبي.

الطلبة أصحاب الهمم: هم الطلبة الذين يعانون من إعاقات طويلة الأمد بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية تتسبب بالتضافر مع عوائق أخرى متعددة في إعاقة هؤلاء الطلبة من المشاركة الكاملة والفاعلة في التعليم على قدم المساواة مع بقية أقرانهم من الفئة العمرية ذاتها.

(بناء على تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)

وتُقدم مبادرة "مجتمعي...مكان للجميع" التي أطلقها صاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم مرتكزاً قوياً لتسريع عمليات تطوير نظام تعليمي دامج في إمارة دبي ومنصة لصياغة استراتيجية دبي لذوي الإعاقة، كما وفرت الظروف الملائمة لإطلاق إطار سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي، الذي يقدم معايير واضحة ومحددة لجميع مزودي الخدمات التعليمية لضمان دمج الطلبة أصحاب الهمم بفعالية في مجتمعاتهم المدرسية، وأكدت هذه السياسة على أهمية التعليم الدامج كسمة مميزة للنجاح والتميز التعليمي.

تشكل هذه الإرشادات والتوجيهات للمدارس الخاصة، بداية لسلسلة من المنشورات الإرشادية والتوجيهية المتعلقة بتطبيق التعليم الدامج في إمارة دبي بدءاً من مرحلة التعليم المبكر وحتى التعليم الجامعي، وبحقوق الطلبة أصحاب الهمم وأولياء أمورهم. وتهدف إلى دعم كافة الأطراف المعنية في الميدان التربوي والتعليمي في تلبية معايير إطار سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي.

رؤية التعليم الدامج

الانتقال من النموذج الطبي إلى نموذج للإعاقة قائم على حماية حقوق أصحاب الهمم

يقدم التعليم وسيلة ناجحة لتطور المجتمعات وازدهارها والارتقاء بحياة الفرد والمضي قدماً نحو الأفضل، لذلك فإن التحاق الطلبة أصحاب الهمم بمدارس دامجة عالية الفعالية سيفتح لهم آفاقاً واسعة لإطلاق إمكاناتهم والتزود بالمعارف والمهارات اللازمة للنمو كأشخاص بالغين فاعلين في حياتهم. ولا ريب أن نجاح التعليم الدامج في المدارس يعتمد بالدرجة الأولى على مجتمع المدرسة الذي يتمسك برؤية إيجابية لإمكانات جميع الطلبة، بغض النظر عن قدراتهم أو الخلفيات أو الثقافات التي ينحدرون منها. ولا بد من التأكيد على أهمية متابعة قيادة المدرسة المستمرة لترسيخ المفاهيم والمواقف وتقويم أثرها على إزالة عوائق إنجاز التعليم الدامج وترسيخه.

وعندما تكون المواقف والمفاهيم المتعلقة بالإعاقة مرتبطة فقط بالنموذج الطبي للإعاقة، ينحو الناس إلى التفكير بالإعاقة على أنها مجرد "خلل ما" في جسم الشخص أو عقله. ويتم التفكير بالأشخاص أصحاب الهمم على أنهم أشخاص "يعانون" من مرض أو داء أو اضطراب أو خلل بحاجة إلى أن تتم "معالجته وشفاءه" من قبل اختصاصيين طبيين وتربويين محترفين ليتمكن أصحاب الهمم من تحقيق النجاح.

يتمحور التعليم الدامج حول ضمان حصول جميع الطلبة على تعليم عالي الجودة من خلال تلبية احتياجاتهم المتنوعة بفعالية وبأساليب قائمة على الاحترام والقبول والاستجابة العالية وتقديم الدعم اللازم. ويتجلى ذلك بانخراط الطلبة ومشاركتهم في برنامج تعليمي ضمن بيئة تعلم مشتركة قادرة على توفير الدعم المستهدف للطلبة بما يتيح الحد من التراجع وإزالة العوائق التي قد تؤدي إلى إقصاء الطالب أو استبعاده.

(ص 53 - إطار سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي)



وغالباً ما تنحو المدارس التي تقتصر على تطبيق النموذج الطبي للإعاقة إلى ربط الإعاقة بتوقعات متدنية للطلبة أصحاب الهمم لا تعكس قدراتهم الحقيقية على التعلم والنجاح. مما يكون له آثار سلبية واضحة على انطباعات المعلمين ويحد من توقعاتهم لأداء هؤلاء الطلبة والتقدم والمخرجات التي يسعون لتحقيقها. ونجد أن مثل هذه المدارس تنحو غالباً إلى الاعتماد المفرط على الاختصاصيين والكوادر الطبية المتخصصة لتقييم وتشخيص ومعالجة الطلبة أصحاب الهمم، في إطار سعيها لجعلهم "متعلمين أفضل" وفق رؤية ضيقة ومحدودة. لذلك نجد أن دمج الطلبة أصحاب الهمم في هذه المدارس يكون في حده الأدنى، ولا يحظون بالدعم الهادف المطلوب. ولذلك فإن اقتصار المدرسة على النموذج الطبي في التعامل مع الإعاقة سيكون حائلاً أمام نجاحها في تنفيذ التعليم الدامج.

وعلى الجهة المقابلة، نجد اعترافاً بحق الطلبة أصحاب الهمم بالحصول على تعليم عالي الجودة سنوياً ببقية أقرانهم في المدارس التي تطبق نموذج تعليمي قائم على حماية حقوق جميع الطلبة، وتولي التزاماً أكبر بمفاهيم وتوجيهات اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحصر هذه المدارس على تحديد الصعوبات التي تواجه تعلم الطلبة وأثرها عليهم، وتحافظ على توقعات عالية لمشاركة الطلبة أصحاب الهمم وانخراطهم في التعليم، ومستويات النجاح التي يستطيعون تحقيقها. وتوقفت هذه المدارس عن النظر إلى الإعاقة على أنها خلل ما نابع من الشخص ذاته، وانتقلت إلى التعامل مع الإعاقة على أنها خلل من الوسط المحيط بالشخص منشؤها اجتماعي من خلال المواقف والسياسات والنظم التي تعرض هؤلاء الأشخاص للتمييز. وتدرك هذه المدارس حاجتها إلى عمليات تطوير أعلى فعالية للتعليم والتعلم والمنهاج التعليمي على النحو الذي يتيح تلبية احتياجات جميع الطلبة بغض النظر عن قدراتهم أو احتياجاتهم الفردية الخاصة. وتعمل هذه المدارس في إطار علاقات شراكة متينة مع أولياء الأمور والمختصين وبقية أعضاء المجتمع لبناء وتطوير نظم قوية وشاملة ومستدامة للتعليم الدامج.

وتعمل هذه المدارس على تمكين جميع المعلمين فيها من أداء دور رئيسي في تيسير دمج الطلبة أصحاب الهمم. ويتم فيها تصميم نظم متابعة الدعم المهني والمتخصص للمعلمين بما يضمن التمكين الكامل لكل معلم بإزالة العوائق والعقبات التي قد تؤدي إلى حدوث حالات إقصاء تعليمي واجتماعي للطلبة أصحاب الهمم. ويظهر الطلبة أصحاب الهمم في هذه المدارس مهارات تعلم أكثر تطوراً، ومثابرة أكبر على مواجهة التحديات، واستغلال إرادتهم وهممهم العالية في تحقيق النجاح المنشود وفي الاستعداد على نحو أفضل للمستقبل. ويتم تشجيع الطلبة وتقديم الدعم لهم ليكونوا متعلمين ناجحين مدى الحياة من خلال إتاحة الفرص لهم لمواصلة تعليمهم بعد تخرجهم من المدرسة أو الحصول على تدريب مهني أو الالتحاق بمراكز تعليم الكبار دون أن يتعرضوا لأي شكل من أشكال التمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، ففي نظم التعليم الدامج يحظى جميع الطلبة بلا استثناء بالفائدة سواء أكان لهم احتياجات خاصة أم لا.

ولقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أسساً منطقية واضحة للانتقال من النموذج الطبي للإعاقة إلى النموذج القائم على حماية حقوق أصحاب الهمم، من أجل تحقيق الهدف النهائي في الوصول إلى المرحلة التي يُنظر فيها إلى دمج أصحاب الهمم على أنه حق من حقوقهم المكتسبة، وليس مجرد مطلب يتم تلبيةه لمصلحة أشخاص بعينهم أو المجتمع بصورة عامة.



وانطلاقاً من هذه المعطيات، تمكنت سياسة التعليم الدامج في دبي التي تم إطلاقها في العام 2017 في البناء على المنشأ الاجتماعي للإعاقة لإرساء رؤية واضحة للتعليم الدامج عالي الجودة في إمارة دبي. وبناء على ذلك، تُعرف الإعاقة الآن بأنها:

”حالة اجتماعية يواجهها الشخص الذي يعاني من قصور طويل الأمد وتكمن في بروز حواجز سلوكية أو اجتماعية أو بيئية تحول دون تفاعله ومشاركته الكاملة في مجتمعه، لذلك فإن الإعاقة ليست أبداً سمة من سمات الشخص أو خصائصه، بل هي انعكاس للتفاعل بين الشخص والمجتمع“.

(الصفحة 9)

وتضع هذه الرؤية الجديدة للإعاقة مسؤولية واضحة على المدارس في تحديد العوائق المفروضة على المتعلم، واتخاذ ما يلزم لتقليل أي تأثير سلبي على تطوره الاجتماعي والنفسي والدراسي.

الدور الدامج للمدرسة

إن الطلبة أصحاب الهمم الذين تنجح مدارسهم بدمجهم على نحو كامل يحظون بميزة التعلم في بيئة مُرحبة، تثنى التنوع، وتتسم بفهم واضح لأساليب التعلم المفضلة لدى الطلبة والتكيف معها، مما يتيح لهم القدرة على المشاركة في تحديات وخبرات تعلم هادفة ملائمة لتلبية احتياجاتهم أثناء تعلمهم سوية مع زملائهم الآخرين ممن هم ضمن الفئة العمرية ذاتها. لذلك إن التعلم في بيئات تعليمية دامية يقدم للطلبة أصحاب الهمم وأسرههم تجارب إيجابية جداً، حيث أن التعلم في بيئة دامية ينطلق من حقيقة أهمية فتح آفاق جديدة واسعة للطلبة أصحاب الهمم ودمجهم الكامل مع بقية زملائهم ومجتمعاتهم في كافة مناحي الحياة.

أهم سمات المدارس الدامية الناجحة:

- تقدير الطلبة أصحاب الهمم كمتعلمين يحظون بكافة مقومات النجاح والتميز، ويحصلون فيها على تعليم عالي الجودة جنباً إلى جنب مع بقية أقرانهم.
- إجراء عمليات تدخل ناجحة لتقليص عوائق التعلم التي يواجهها الطلبة أصحاب الهمم، وتمكينهم من المشاركة والانخراط في التعلم وتحقيق التقدم الدراسي في سياق أنشطة تعلم هادفة.
- تطوير قدرات الطلبة أصحاب الهمم على المثابرة، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على امتلاك المهارات المطلوبة واستغلال أقصى إمكاناتهم لمواجهة التحديات وتطوير حبهم للتعلم مدى الحياة.

حق القبول وسهولة الوصول

متطلبات القبول

يستند إطار سياسة التعليم الدامج في دبي على القانون رقم 2 لعام 2014 لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة دبي، وبناء على قرار المجلس التنفيذي رقم (2) لسنة 2017 بشأن تنظيم عمل المدارس الخاصة في إمارة دبي، الذي ينص بشكل واضح على الزامية قبول المدارس للطلبة أصحاب الهمم ودمجهم في التعليم مع بقية زملائهم، لضمان إلزام جميع المدارس بعدم رفض قبول أي طالب من أصحاب الهمم بناء على احتياجاته الخاصة أو إعاقته.

يجب على جميع المدارس الخاصة في إمارة دبي الالتزام بقبول الطلبة أصحاب الهمم، وإعطاء أولوية التسجيل والقبول للطلبة أصحاب الهمم الذين لديهم أخوة يتلقون تعليمهم في المدرسة ذاتها. ويتعين على المدرسة أن تبادر إلى تعميم هذا الالتزام بأسلوب واضح وصريح في سياسة القبول المطبقة لديها، بما في ذلك سياستها المطبقة لقبول الأخوة في المدرسة، وعرض هذه المعلومات بأسلوب واضح وصريح أيضاً على موقع المدرسة الإلكتروني وفي جميع منشورات المدرسة الترويجية والإعلامية.

وإن نجاح المدرسة في اتباع منهجية صحيحة لتطبيق التعليم الدامج، سينعكس على أرض الواقع في زيادة أعداد الطلبة أصحاب الهمم الملتحقين بها، الذي يترافق باتساع نطاق التنوع في الاحتياجات التعليمية الخاصة، لاسيما ضمان ألا يتم استثناء أي طالب لديه احتياجات خاصة من حق القبول بغض النظر عن طبيعة احتياجاتهم الخاصة، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة من خلال الشروط التي تفرضها سياسات المدرسة أو بطريقة غير مباشرة من خلال تواصل المدرسة مع أولياء الأمور أو الأطراف المعنية. أما الطلبة أصحاب الهمم من ذوي الاحتياجات الخاصة الحادة أو المتقدمة التي لا يمكن تلبيتها في المدرسة فليدهم فرصة الحصول على خدمات تعليمية وعلاجية في مراكز التربية الخاصة أو المراكز المخصصة لخدمة الطلبة أصحاب الهمم.

وكجزء من عمليات التخطيط، يجب على المدرسة أن تبادر إلى



تقييم المصادر المادية والبشرية اللازمة لضمان قدرتها على الاستفادة من المرافق والمصادر و التجهيزات في توفير المقومات الملائمة اللازمة لتنفيذ النشاط التعليمي المطلوب.

- أمثلة عن الخطوات والإجراءات الإيجابية التي يمكن للمدرسة اتخاذها، لتجنب حالات التمييز:
- مواءمة معايير القبول لتلائم تلبية احتياجات جميع الطلبة بمن فيهم الطلبة أصحاب الهمم.
 - ضمان عدم فرض أية رسوم إضافية على أولياء أمور الطلبة أصحاب الهمم، إلا في الحالات التي تستوجب ذلك، على أن تكون هذه الرسوم الإضافية في حدها الأدنى، وأن تقدم قيمة مضافة عالية وجديرة بدفع هذه الرسوم الإضافية.
 - الالتزام المعلن والصريح بقبول التحاق الطلبة أصحاب الهمم في جميع سياساتها المطبقة وفي جميع عمليات تواصلها وعلى موقعها الإلكتروني وفي جميع منشوراتها الترويجية والإعلامية.

متطلبات سهولة الوصول

إن حصول الطلبة أصحاب الهمم على خدمات وأنشطة تعليمية ملائمة لا يعتمد فقط على قبول هؤلاء الطلبة في المدرسة، بل يتسع أيضاً ليشمل انخراط الطلبة أصحاب الهمم الكامل ومشاركتهم النشطة في خبرات تعلم قادرة على تقديم تحديات ملائمة لهم. وإن الإجراءات التي يتم تطبيقها في تقييم "الاحتياجات التعليمية" لهؤلاء الطلبة ضمن سياق عمليات القبول، تؤدي دوراً له أهمية خاصة في تمكين هؤلاء الطلبة من الحصول على التعليم الملائم لهم. وتتيح مخرجات إجراءات التقييم في تمكين المدارس من أن تحدد على نحو مسبق الممارسات التي من شأنها أن تعيق أو تحد أو تمنع الطلبة أصحاب الهمم من المشاركة في خدمات وأنشطة تعليمية هادفة وملائمة لتلبية احتياجاتهم، جنباً إلى جنب مع أقرانهم، وتقدم معلومات مهمة لتمكين المدرسة من اتخاذ الخطوات اللازمة لتقليل الآثار السلبية لهذه الممارسات إلى حدها الأدنى على خبرات تعلم الطلبة ومخرجاتهم.

وإن تقليص أو إزالة عوائق التعلم يمنع حدوث حالات تمييز في التعليم، من شأنه أن يؤدي إلى التخلص من جميع ممارسات التمييز أو الإساءة أو الإقصاء ضمن مجتمع المدرسة وفي سياق غرف الفصول الدراسية، وتعد هذه الخطوة أساسية ومحورية في ضمان تحقيق بيئة تعليم دامجة حقيقية.

أمثلة عن الخطوات والإجراءات الإيجابية التي يمكن للمدرسة اتخاذها، لتجنب حالات حرمان الطلبة أصحاب الهمم من إمكانيات الوصول إلى تعليم عالي الجودة:

- ضمان تقديم خبرات تعلم عملية وهادفة وعلى ارتباط وثيق بتلبية احتياجات جميع الطلبة.
- ضمان تمكين جميع الطلبة من تحقيق التقدم الدراسي والتطور الشخصي والاجتماعي من خلال توفير الدعم اللازم.
- ضمان المشاركة في جميع الأنشطة والفعاليات والمناسبات المدرسية.

إجراءات التقييم وتحديد فئات الاحتياجات الخاصة

الاحتياجات التعليمية الخاصة

جميع الطلبة أصحاب الهمم تقريباً لديهم احتياجات تعليمية خاصة، حيث تظهر الحاجة التعليمية الخاصة عند ظهور أعراض أو تأثير لقصور أو اضطراب يشكل عائقاً للتعلم ويحد من إمكانيات الطلبة أصحاب الهمم في سهولة الوصول إلى الخدمات التعليمية الملائمة جنباً إلى جنب بإنصاف مع بقية أقرانهم من الفئة العمرية ذاتها. لذلك يتعين على المدرسة المبادرة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة عوائق التعلم أو تقليصها بما يتيح تحسين خبرات تعلم الطلبة أصحاب الهمم. ويحدد هذا التعريف بوضوح أن "الحاجة التعليمية الخاصة" لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون وصفاً مميزاً للطالب، بل هي تعبير عن حاجة المدرسة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم الخدمات التعليمية اللازمة للطالب. وينسجم هذا التعريف مع تعريف منظمة اليونسكو للاحتياجات التعليمية الخاصة:

التعليم المصمم لتسهيل تعلّم الأفراد الذين يحتاجون، لجملة متنوعة من الأسباب، إلى دعم إضافي وأساليب تكيف تربوية من أجل المشاركة وتحقيق أهداف التعلم في برنامج تعليمي معين. ويمكن لهذه الأسباب أن تشمل (دون أن تقتصر على) قصور في القدرات الجسدية، والسلوكية، والفكرية، والعاطفية، والاجتماعية. ويمكن لبرامج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة أن تتبع منهجاً تعليمياً مشابهاً للمنهج التعليمي المقدم في نظام تعليمي عادي مواز، ولكن مع أخذ الاحتياجات الخاصة للأفراد في الحسبان بتوفير موارد محددة (مثل عاملين مدربين تدريباً خاصاً، وتجهيزات، أو أماكن خاصة) وإذا اقتضت الحاجة، توفير محتوى تعليمي أو أهداف تعلم معدّلة.

الصفحة 81 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم 2011 (ISCED 2011) الصادر عن معهد اليونسكو للإحصاء

في العديد من الحالات يحتاج الطلبة الذين لديهم احتياجات تعليمية خاصة إلى تشخيص رسمي للإعاقة، في حين لا يكون طلبة آخرون من أصحاب الهمم بحاجة إلى إجراء تشخيص رسمي للإعاقة. وفي كلتا الحالتين يتعين على المدرسة أن تطور فهماً شاملاً لمختلف عوائق التعلم التي قد تقف في طريق تعلم الطلبة، وتضمن تلبية احتياجات التعلم الخاصة لديهم. وعلى المدرسة استخدام التقارير الناتجة عن عمليات التشخيص الرسمية والاستفادة من هذه المعلومات في دعم عمليات التقييم التي تجريها.

نظام التقييم المدرسي

إن تطبيق نظام تقييم تراكمي فاعل على مستوى المدرسة بأكملها يعد عنصراً أساسياً ولازماً في نجاح إجراءات تقويم وتحديد الاحتياجات التعليمية الخاصة للطلبة أصحاب الهمم. ويمكن لهذه التقييمات أن تكون رسمية أو غير رسمية، وأن تأتي من مصادر مختلفة، وقد تتطلب بعض الحالات إجراء تشخيص نفسي أو طبي، ولكن إجمالاً لا يجب التعامل مع عمليات التشخيص الطبية على أنها الخطوة الأولى اللازمة والواجب تنفيذها للبدء في تقديم الخدمات التعليمية اللازمة.

وتوفر مخرجات التقييمات التي يجريها المعلمون والتقييمات الداخلية التي تجريها المدرسة لتقييم ومتابعة وتحليل أداء الطلبة مؤشراً دقيقاً على وجود حاجة إلى إجراء مزيد من التقييمات وإجراءات الكشف المبكر: حيث يتعين متابعة ورصد أية تقلبات في مستويات إنجاز الطلبة، وتحديد الفترات التي تشهد تراجعاً مستمراً في أداء الطالب الدراسي والتحقق منها، كل ذلك حتى تتمكن المدرسة من إزالة أية عقبات محتملة أمام نجاح الطالب. ونذكر فيما يلي أمثلة على ظهور مؤشرات تستدعي انتباه المدرسة في هذا الجانب:

- التقدم الذي يحرزه الطالب أبطأ بكثير من التقدم الذي يحققه أقرانه الذين يشترك معهم بمستوى الأداء المرجعي ذاته.
- فشل الطالب في تحقيق معدلات التقدم السابقة أو عدم قدرته على تحسينها.
- اتساع فجوة التحصيل الدراسي الذي يحققه الطالب قياساً إلى أقرانه من الفئة العمرية ذاتها.

إضافة إلى مصادر التقييم السابقة، يمكن الاستفادة من جلسات نقاش موجهة وهادفة مع أولياء الأمور، والمتابعة الصفية للطلبة، وتحليل سجلات السلوك وأنماط الحضور بمرور الوقت، وتوفير للمدرسة كذلك معلومات مهمة حول وجود الحاجة إلى إجراء مزيد من التقييمات. ويفترض بأعضاء فريق دعم التعليم الدامج مثل معلم الدعم وعضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب الهمم أن يتولوا بأنفسهم عقد جلسات النقاش والمتابعة الصفية.

أدوات الكشف المبكر

يمكن أيضاً استخدام أدوات الكشف المبكر والتدقيق السلوكي بما في ذلك الأدوات التي تتبناها أو توصي بها الهيئات أو الجهات الصحية المسؤولة للحصول على معلومات مفيدة في تقديم توجيهات وإرشادات إضافية لعمليات تحديد فئات الاحتياجات التعليمية الخاصة. وتتيح اختبارات الكشف للمدرسة الكشف عن العوامل التي تحمل معها إشارات مبكرة على إمكانية وجود صعوبة أو اضطراب أو قصور. ويمكن تطبيق هذه الاختبارات على أعداد كبيرة من الطلبة دون حدوث تداخل أو تعقيد، لذلك فإن استخدام هذه الأدوات يُعدّ استراتيجية فاعلة للبدء في إجراءات تحديد الاحتياجات التعليمية الخاصة.

ويمكن استخدام أدوات الكشف المبكر بأسلوب رسمي من قبل الهيئات الصحية والاجتماعية على سبيل المثال، كما يمكن استخدامها كإجراء داخلي في المدارس أو المنشآت التعليمية الأخرى.

وتتركز الوظيفة الرئيسية لهذه الأدوات في تحديد الجوانب التنموية غير المستقرة التي تسترعي الاهتمام أو التحديد الدقيق لعوائق التعلم. ويمكن استخدام هذه الأدوات من قبل أولياء الأمور أو الممرضين أو المعلمين أو معلمي الدعم أو عضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب الهمم، بما يتيح جمع وتسجيل معلومات عن السلوكيات والمهارات التي يظهرها طالب بعينه، مما يتيح إجراء مقارنات لكل من:

أ) السلوكيات ونطاق المهارات المتوقع عادة من طلبة في العمر ذاته، للمساعدة على تحديد الجوانب التي قد تكون سبباً محتملاً لحدوث تراجع أو تتطلب تلبية لاحتياجات خاصة، أو تطبيقاً لتقييمات وإجراءات تشخيص معيارية.

ب) السلوكيات ونطاق المهارات المترافقة مع فئة محددة من الاحتياجات التعليمية الخاصة، مثل اضطراب فرط النشاط وقصور الانتباه (ADHD)، أو صعوبة القراءة (Dyslexia) أو صعوبة الكتابة/التهجئة (Dysgraphia)، مما يساعد على صياغة وتطوير خطط قائمة على أدلة صحيحة وواقعية لإجراء التدخلات المطلوبة وتقديم الدعم اللازم.

التقييم التشخيصي

يمكن استخدام التقييمات التشخيصية لأغراض تعليمية أو طبية. ومن منظور تعليمي وتربوي، يمكن اعتبار التقييمات التشخيصية التي تجريها وتديرها المدرسة على أنها شكل من أشكال التقييمات التمهيديّة. حيث تتيح هذه التقييمات للمعلم تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ومستوى المعرفة والمهارات الموجودة لدى الطالب، مما يوفر معلومات توجيهية مفيدة لعمليات التخطيط والتحضير للحصص الدراسية وعمليات تعديل المنهاج التعليمي. كما تتيح مخرجات هذه التقييمات تمكين الكادر التعليمي من استشراف الإنجازات المستقبلية التي باستطاعة الطالب تحقيقها، كما تقدم مخرجات التقييمات معلومات داعمة لعمليات وضع توقعات حول أداء الطالب وما يستطيع تعلمه في المدرسة.

ومن منظور طبي، يعد التقييم التشخيصي إجراء رسمي ومعيارى يتم تطبيقه من قبل شخص مهني مؤهل ومرخص للتحقق من الملف التنموي /الوظيفي للطفل، بهدف الحصول على معلومات دقيقة عن الجوانب التي تتطلب مزيداً من المتابعة أو الدعم. وستؤدي هذه العملية في بعض الحالات إلى إجراء تشخيص رسمي للكشف عن وجود عائق أو قصور أو إعاقة وتحديدتها وفقاً للفئات المعتمدة في التصنيف الوطني الموحد للإعاقات (أصحاب الهمم) في دولة الإمارات العربية المتحدة.



عمليات التدخل

التخطيط لعمليات التدخل

إن تطبيق إجراءات فاعلة لتقييم وتحديد حاجة تعليمية خاصة لدى الطالب يشكل خطوة أساسية في دعم الجهود الرامية إلى تقديم الخدمات والأنشطة الكفيلة بتقليص أو إزالة عوائق التعلم. وإن تنوع الاحتياجات الخاصة لدى الطلبة أصحاب الهمم يتطلب منهجية تدريجية في إجراء عمليات التدخل اللازمة. لذلك فإن تقديم مثل هذه الخدمات سيتضمن المستويات التدريجية التالية:

- المستوى 1: تقديم جودة تدريس عالية ينجح فيها المعلمون بتلبية الفروقات الفردية بين قدرات الطلبة وأساليب التعلم من خلال تطبيق ممارسات صافية متميزة عالية الفعالية.
- المستوى 2: تقديم دعم شخصي و/أو مواءمة المنهاج التعليمي لتمكين الطلبة من المشاركة والانخراط في خبرات تعلم تقدم لهم مستويات تحدي مناسبة وتحقيق إنجازات ضمن توقعات ملائمة لأعمار الطلبة. وسيتولى على الأرجح معلمو الدعم والاختصاصيون العاملون في المدرسة دعم هذه العملية من خلال إجراء زيارات صافية وتقديم التوصيات، وكذلك تقديم الدعم لمعلمي الصف من خلال تقديم التدريب المهني لهم ومتابعتهم.
- المستوى 3: تطبيق برامج تعليمية فردية لتسريع تقدم الطلبة أصحاب الهمم أو تمكينهم من تحقيق إمكاناتهم، حيث تقدم هذه البرامج خدمات وأنشطة تعليمية "إضافية" أو "مختلفة" عن الخدمات والأنشطة التعليمية المطلوب تقديمها لتلبية احتياجات معظم طلبة المدرسة. وغالباً ما تتضمن البرامج الفردية استخدام منهجيات أو عمليات تدخل أو خدمات دعم متخصصة.

ويتعين على المدارس التأكد من تطبيق متابعة ومراجعة مستمرتين لمؤشرات التقدم الذي يحققه الطلبة قياساً إلى المستويات التي بدأوا منها، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لتحقيق مزيد من التحسينات بمرور الوقت على الممارسات والخدمات والأنشطة التعليمية وعمليات التدخل.

وفي معظم الحالات، يتم تلبية احتياجات تعلم الطلبة أصحاب الهمم أثناء تعلمهم في الفصول الدراسية النظامية مع بقية أقرانهم، ولتحقيق ذلك يتعين على المعلمين تطوير فهم شامل ومفصل للجوانب التالية:

- عوائق التعلم المختلفة.
- القيود التي تفرضها هذه العوائق على إمكانيات سهولة وصول الطلبة إلى الخدمات التعليمية اللازمة لتعلم المنهاج التعليمي وانخراطهم في عملية تعلمهم.
- التأثيرات السلبية لهذه العوائق على تطور الطلبة الشخصي والاجتماعي ومخرجاتهم التعليمية.

وبناء على ما سبق، نجد أن توفير التدريب والدعم المهني اللازمين لمعلمي الصفوف الدراسية، يعد

ركيزة أساسية في توفير صفوف دراسية دامجة. حيث أن حصول المعلم على التدريب والدعم اللازم يتيح له القدرة على إجراء التدخل اللازم من خلال موائمة أساليب التدريس ومصادر التعلم، مما يفتح الباب لترسيخ وجود تعاون بناء وفاعل والعمل بروح الفريق وتحسين جودة العلاقات القائمة بين المعلمين والطلبة أصحاب الهمم وأسرههم.

الخط التعليمية الفردية (IEP)

يتم تحديد وتحسين أثر عمليات التدخل على الطلبة أصحاب الهمم من خلال استخدام الخط التعليمية الفردية (IEP). ولا يجب النظر إلى الخطة التعليمية الفردية على أنها ردة فعل، بل هي عملية تعاونية مستمرة من التطوير والتطبيق والمراجعة. ويجب أن تكون قرارات تطوير الخطة التعليمية الفردية مستندة على المعلومات التي توفرها نتائج التقييمات ذات الصلة.

يتم تطوير الخطة التعليمية الفردية من قبل فريق يحظى أعضاؤه بالمعرفة والخبرات المطلوبة، ويعمل أعضاؤه في إطار علاقات شراكة فاعلة بمن فيهم المعلمين وأولياء الأمور والاختصاصيين والطلبة أنفسهم متى كان ذلك ملائماً.

كل خطة تعليمية فردية هي خطة فريدة تم تطويرها وبنائها استناداً إلى احتياجات وقدرات ومهارات طالب بعينه والتحديات التي يواجهها هذا الطالب، لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نجد خطة تعليمية فردية تصلح لأكثر من طالب.

يجب أن تتضمن كل خطة تعليمية فردية أهداف قابلة للقياس، ومعلومات وافية عن أنماط محددة من عمليات المواءمة و/أو استراتيجيات الدعم المطلوبة لتقليص أو إزالة عوائق التعلم أمام الطالب من أصحاب الهمم وتمكينه من تحقيق التقدم الدراسي المنشود. ويجب أن تتضمن الخطة أيضاً أي تحديات يمكن أن يواجهها الطالب جراء انتقاله إلى الصف الدراسي أو مرحلة الدراسة التالية.

كادر المدرسة الاختصاصي هو على الأرجح المسؤول عن قيادة عمليات تطوير الخطة التعليمية الفردية، ولكن يجب التأكيد على أن هذه الخطة لن تنجح ما لم يتم تمكين معلم الصف من تطبيقها على أرض الواقع في غرفة الفصل الدراسي، ومساءلته عن جودة تطبيقها وتأثيراتها على الطالب من أصحاب الهمم أثناء تعلمه مع بقية أقرانه في غرفة الصف الدراسي. ولا ريب أن وجود خطة تعليمية فردية فاعلة يشكل البداية الصحيحة لتقديم خدمات وأنشطة تعليمية عالية الجودة للطلبة أصحاب الهمم.

عمليات الدعم المنظم

إن تحقيق تحول ونهضة تعليمية كبيرة في إمارة دبي من خلال بناء نظام تعليمي دامج بالكامل يتطلب وجود دعم منظم ومستدام في جميع مدارسنا. ويجب على مجتمع المدرسة أن يعمل على بناء قدرات ذاتية في المدرسة لتحديد وإزالة العوائق التي قد تقف عائقاً أمام توفير خبرات تعلم دامجة، بحيث تكون هذه الخبرات عنصراً أساسياً في الحياة المدرسية اليومية.

ولتحقيق هذه الغاية يجب على المدارس أن تبادر إلى تطوير أدوار مهنية محددة في هيكليات كوادرها، بما يضمن تطبيق آليات قوية وفاعلة لتمكين المدرسة من تحقيق التغيير المطلوب، ونعرض فيما يلي أبرز هذه الأدوار التي سيكون لها مساهمات رئيسية في تحقيق التحول المطلوب:

دور مجلس الأمناء

تؤدي مجالس الأمناء دوراً حاسماً في توفير دعم منظم لتطوير المدارس الدامجة. وينبغي التأكيد على أهمية التأثير الإيجابي لهذه المجالس من خلال التزامها بتعيين أحد أعضائها كمسؤول مباشر ورئيسي عن التعليم الدامج في كل مدرسة تحت المسمى الوظيفي: "أمين التعليم الدامج".

على أمين التعليم الدامج أن يلتزم ويثابر على تطوير المعارف والفهم والمهارات التي تمكنه من تقديم دعم فاعل ورفع سقف التحديات للمدرسة مع تقديمها نحو تطبيق رؤية محددة وواضحة للتعليم الدامج فيها. وسيتضمن هذا الدعم الجوانب التالية:

- تطوير توجه استراتيجي محدد للمدرسة من خلال ضمان امتلاكها لرؤية واضحة وثقافة راسخة للتعليم الدامج فيها.
- مساءلة فريق دعم التعليم الدامج في المدرسة عن إعداد وتطبيق خطة ملائمة لتطوير التعليم الدامج فيها.
- ضمان توفير المصادر والموارد اللازمة لتطبيق الخطط المستهدفة.
- متابعة الأداء التعليمي الإجمالي للمدرسة بناء على مؤشرات واضحة ومحددة لمخرجات التعليم الدامج، وقياس أثرها.

يتوقع من مجالس الأمناء في كل مدرسة من مدارس دبي الخاصة أن تعطي الأولوية لتطوير نظام تعليمي دامج في المدرسة. وإن تحديد مدى التزام مجلس الأمناء بالتعليم الدامج يظهر من خلال تمثيل جميع الأطراف المعنية وانخراطهم في عملية التحول نحو التعليم الدامج، مثل أولياء الأمور والطلبة أصحاب الهمم.

فريق دعم التعليم الدامج

تؤكد سياسة التعليم الدامج في دبي على أهمية تشكيل فريق لدعم التعليم الدامج داخل كل مدرسة من المدارس الخاصة في دبي، حيث تشكل هذه الخطوة انطلاقة فعلية لمدارسنا نحو تمكينها من توفير المقومات اللازمة والاستدامة في تنفيذ الخطط والخطوات اللازمة لدعم مدراء المدارس في تحقيق رؤية التعليم الدامج على أرض الواقع في جميع ممارسات المدرسة وإجراءاتها. حيث تقع على عاتق مدير المدرسة قيادة فريق دعم التعليم الدامج وتوجيهه، وسيضم الفريق في عضويته جميع أعضاء الكادر المسؤولين عن أداء أدوار محددة في تطوير التعليم الدامج في المدرسة. ويتعين أن يشمل الأعضاء الرئيسيين للفريق كل من: رائد التعليم الدامج، وعضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب الهمم، وأن يتضمن كذلك ممثلين عن معلمي الدعم ومساعدتي دعم التعلم في المدرسة. ويتولى كل عضو دوراً واضحاً ومحددًا في المدرسة، مع التأكيد على أهمية أن يعمل جميع الأعضاء كفريق واحد منسجم يخدم تحقيق هدف موحد هو بناء وتطوير نظام تعليم دامج في المدرسة لتعليم الطلبة أصحاب الهمم.

دور مدير المدرسة

إن وجود قيادة قوية يشكل عاملاً حاسماً في بناء مدرسة دامجة، حيث يؤدي مدراء المدارس دوراً مؤثراً وفعالاً جداً في تمكين الطلبة وأولياء أمورهم وكادر المدرسة من التفكير والتفاعل بأسلوب أكثر انسجاماً مع تعزيز ثقافة التعليم الدامج في كافة ممارسات المدرسة ومفاصل الحياة المدرسية.

ويقع على عاتق مدير المدرسة الإشراف على عمل أعضاء فريق دعم التعليم الدامج بما يمكنهم من تطوير معرفة شاملة ومفصلة للتعليم الدامج، وتكوين فهم عميق لمختلف منهجيات واستراتيجيات التعليم الدامج حتى يتمكنوا من تقديم الدعم اللازم للمعلمين وبقية أعضاء الكادر للعمل وفق منهجيات التعليم الدامج في كافة ممارساتهم.

يتعين على مدير المدرسة أن يعمل مع فريق دعم التعليم الدامج في إطار علاقات شراكة ناجحة، لتحقيق ما يلي:

- تعميم رؤية مشتركة للتعليم الدامج في المدرسة على النحو الذي يضمن مشاركة جميع أعضاء مجتمع المدرسة بفعالية في تطبيق التعليم الدامج.
- مراجعة الممارسات الحالية على مستوى المدرسة بأكملها لتسليط الضوء على الممارسات الناجحة من أجل تطويرها وتعزيز انتشارها في المدرسة، ولتحديد الجوانب التي تتطلب تحسينات محددة.
- تطوير وتطبيق خطة تطوير استراتيجية شاملة للتعليم الدامج في المدرسة.
- ضمان حصول جميع أعضاء كادر المدرسة على الدعم اللازم لهم لتضمين منهجيات التعليم الدامج ضمن ممارساتهم اليومية في التعليم والتعلم.

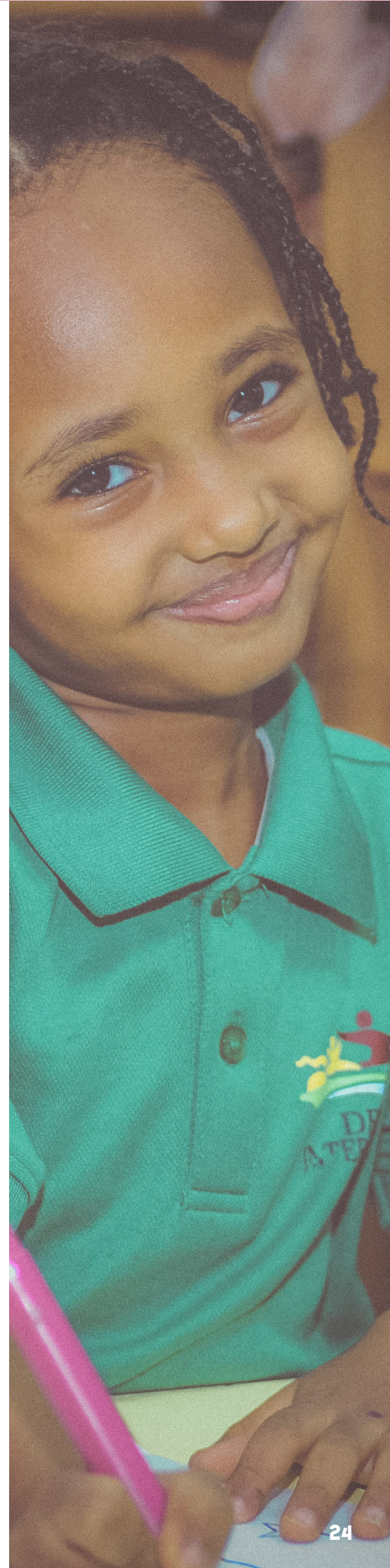
- تقديم برنامج سنوي للتطوير المهني المستمر لجميع أعضاء كادر المدرسة على اختلاف مستوياتهم الوظيفية والمهنية.
- تطبيق نظام متابعة ومراجعة دقيق وصارم لمتابعة التقدم الذي يتم تحقيقه والاستفادة من هذه المعلومات في دعم عمليات مراجعة خطط المدرسة الاستراتيجية.
- ضمان إعطاء الأولوية لممارسات التعليم الدامج في عمليات التوظيف وتدريب الأعضاء الجدد في الكادر، واعتبارها مكوناً رئيسياً في الأدوار المهنية لكل عضو من أعضاء كادر المدرسة.

دور رائد التعليم الدامج

رائد التعليم الدامج في كل مدرسة هو المؤيد والداعم الرئيسي للطلبة أصحاب الهمم في المدرسة. ويجب أن يتحلى رائد التعليم الدامج بصفات أساسية منها أن يكون قادراً على التواصل الإيجابي مع الآخرين وأن يكون على معرفة وإطلاع واسعين بالجوانب التعليمية والتربوية، وأن يكون ماهراً في تطبيق الممارسات اللازمة على أرض الواقع، وأن يركز في عمله على اعتقاد راسخ بأهمية نظم التعليم الدامج وقيمها العالية ودورها الكبير في بناء نشء متعلم يتحلى بأعلى سمات النجاح والتميز مستقبلاً.

ويؤدي رائد التعليم الدامج دوراً مهماً وجوهرياً في تحقيق ما يلي:

- تعزيز الأفكار والارتقاء بها، وصياغة الممارسات التي تدعم تطوير مواقف ومنهجيات التعليم الدامج.
- الحصول على تغذية راجعة مُفصلة ومُعَمقة من مختلف أعضاء مجتمع المدرسة، بفضل ما يمتلكه من مهارات شخصية متطورة وعلاقات إيجابية.
- تشارك المعلومات مع أعضاء القيادة العليا للمدرسة.
- المساهمة الفاعلة في توفير الدعم اللازم وتعزيز دافعية مجتمع المدرسة لتحقيق التطوير المنشود بمرور الوقت.



دور عضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب

يتعين على عضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب الهمم امتلاك معرفة عميقة ومفصلة بالعوائق التي قد ينتج عنها احتياجات تعليمية خاصة، والتحديات التي يواجهها المعلمون وأثرها على تعلم الطلبة وتطورهم. ويؤدي عضو القيادة المسؤول دوراً حيوياً وحاسماً في دعم معلمي الصفوف الدراسية لتحديد وتطوير المنهجيات وآليات التفاعل في غرف الصفوف الدراسية، بما يضمن تمكين كل واحد من الطلبة أصحاب الهمم من تحقيق النجاح الذي يسعون تحقيقه. ونذكر فيما يلي بعضاً من الجوانب المهمة في دور عضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب الهمم:

- العمل جنباً إلى جنب مع المعلمين لإجراء معاینات صافية لأداء الطلبة أصحاب الهمم، وتقييم وتحديد احتياجاتهم.
- العمل في إطار علاقات تعاون وثيقة مع الاختصاصيين، مثل اختصاصيي المعالجة والمستشارين التربويين والمختصين في علم النفس، وذلك بهدف تعزيز تعلم الطلبة أصحاب الهمم واستمرارية تطورهم وتوفير التنشئة السليمة لهم.
- تقديم النصائح والارشادات لكل من المعلمين وأولياء أمور الطلبة أصحاب الهمم.
- تعزيز التوقعات العالية لتعلم الطلبة أصحاب الهمم وإنجازاتهم.
- دعم تطوير أنشطة تعلم هادفة مرتبطة بتعلم الطلبة أصحاب الهمم وتلبية احتياجاتهم.
- تنظيم اجتماعات لتطوير الخطط التعليمية الفردية على نحو تعاوني وهادف.
- متابعة معلمي الصفوف الدراسية وتقديم الدعم لهم لتطوير وتطبيق استراتيجيات محددة لتقليص عوائق التعلم وإزالة آثارها السلبية.
- تطوير برامج تدخل قائمة على الأدلة لتقديم الدعم اللازم والمحدد للطلبة أصحاب الهمم بشكل فردي أو ضمن مجموعات صغيرة تبعاً لاحتياجاتهم الفردية الخاصة.

دور معلم الدعم

يجب على كل مدرسة في إمارة دبي تعيين معلمي دعم في كادرها، وأن تضمن قدرتهم على أداء الدور المهم المنوط بهم في توفير الظروف اللازمة والسبل الكفيلة بإنشاء بيئة تعليمية دامجة في غرف الصفوف الدراسية لخدمة الطلبة أصحاب الهمم. ويتم اختيار معلم الدعم من الكادر التعليمي الذي يمتاز بالكفاءة ولديه مستوى عال من المهارات والقدرات في تطبيق الممارسات التعليمية الدامجة. ويصب جوهر عمل معلمي الدعم في صياغة وتقديم نماذج عملية فاعلة يقتدى بها لمعلمي الصفوف الدراسية، وتقديم التدريب المهني اللازم لمعلمي الصف بما يمكنهم من تطوير ممارساتهم الصفية على النحو الذي يتيح تلبية احتياجات التعلم المتنوعة لدى كافة الطلبة في غرفة الصف الدراسي لاسيما الطلبة أصحاب الهمم.



ويجب على كل مدرسة أن تتعامل مع دور معلم الدعم على أنه دور محوري وأساسي في ضمان تطوير مدرسة دامجة، وأن تعطيه الأولوية اللازمة. ويتعين على معلمي الدعم أن يخصصوا ما لا يقل عن 60% من وقتهم للمشاركة في أنشطة لها تأثير مباشر على تطوير كفاءة معلمي الصف في إنشاء وتطوير بيئة صفية دامجة. وعليهم أيضاً تخصيص حتى 25% من وقتهم للعمل المباشر مع الطلبة أصحاب الهمم على نحو فردي أو ضمن مجموعات صغيرة لإجراء التدخلات المطلوبة لتطوير إنجازات هذه الشريحة المهمة من الطلبة.

وفي الحالات المثالية، يتم إجراء التدخلات في بيئات التعلم المشتركة داخل غرف الصفوف الدراسية، ولكن في أقلية من الحالات، قد يحتاج بعض الطلبة أصحاب الهمم إلى الحصول على دعم محدد أو متخصص خارج سياق غرفة الصف الدراسي.

يحتاج معلمو الدعم إلى إدارة وقتهم على النحو الذي يتيح لهم إعداد الخطط، ومواصلة تطويرهم المهني والتفكير المعمق في ممارساتهم العملية، لأجل تحسين خططهم وجودة التدخلات والإجراءات التي يجرونها. ويعد هذا الجانب محوري في ضمان تحسين ممارساتهم الصفية وتحقيق أثر إيجابي متسق على تعلم الطلبة أصحاب الهمم وتطويرهم. ونظراً لأهمية دورهم يحتاج معلمي الدعم إلى مواصلة تطوير معارفهم ومهاراتهم في أساليب التدريس وأصوله من خلال مصادر مهنية متنوعة، بما في ذلك حضور مسابقات وندوات تدريبية على شبكة الإنترنت والتعاون مع الزملاء والاختصاصيين الآخرين في مجتمعات التعلم والميدان التربوي والتعليمي.

إن قدرة معلم الدعم على بناء علاقات مهنية إيجابية مع معلمي الصف يُعد عاملاً أساسياً في تمكينهم من إشراك المعلمين بنجاح في برامج تطوير مهنية مخصصة لكل معلم، لذلك فإن كل برنامج من هذه البرامج ستكون له منهجيات مختلفة تبعاً لكل معلم، ويستهدف تلبية الاحتياجات الفردية لهذا المعلم. وعليه، يفترض بمديري المدارس أن يتأكدوا من نجاح كل واحد من معلمي الدعم من تطوير المهارات المطلوبة لتطبيق مكونات الدعم المهني الأساسية.

وتتضمن المكونات الأساسية للدعم المهني الذي سيتولى معلمو الدعم تقديمه، كلاً مما يلي:

أ. المتابعة الصفية للتعليم والتعلم:

إن تنفيذ الزيارات الصفية والمراجعة الأولية لملفات احتياجات الطلبة من شأنه أن يقدم معلومات مفيدة تدعم عمليات تحديد الأهداف المشتركة بين معلم الدعم ومعلم الصف. ومع تعزيز الثقة المتبادلة وتطور علاقة الشراكة المهنية بينهما، سيتطور تركيز هذه المتابعة والزيارات الصفية لتكون أكثر دقة وارتباطاً بأهداف محددة وواضحة وبمخرجات محددة أيضاً.

ب. المراجعة التعاونية لبيانات الطلبة

يؤدي معلم الدعم دوراً رئيسياً في إنشاء نماذج يمكن لمعلمي الصف استخدامها بسهولة لقراءة بيانات الطلبة وتحليلها، حيث يحتاج معلمي الصف إلى المهارات التي تمكنهم من تحليل بيانات التقييم بفعالية، ليتمكنوا من فهم الإنجازات التي يمكن لكل طالب تحقيقها، وتحديد

احتياجات كل طالب، والتعامل مع أية عوائق محددة للتعلم، ويجدر التنويه إلى أن تطوير قدرات معلمي الصف على استخدام التقييمات البنائية تشكل جزءاً رئيسياً في هذه العملية. مما يتيح للمعلمين القدرة على مواثمة أساليبهم في التدريس بسلاسة وفعالية، بناء على الاحتياجات المستجدة في غرفة الصف الدراسي.

ت. التخطيط التعاوني:

يركز التخطيط التعاوني على تطوير الاستراتيجيات الكفيلة بتلبية احتياجات التعلم لدى الطلبة واحتياجات التطوير المهني لمعلمي الصف، وتتضمن هذه العمليات، تحديد استراتيجيات التدريس الأكثر ملاءمة، ومنهجيات التدخل، وأنشطة التعلم، وأساليب التقييم، ومخرجات التعلم، والمنهجيات التعاونية، وذلك بهدف ضمان الانخراط الكامل للطلبة لأصحاب الهمم في عملية التعلم.

ث. تقديم نماذج عملية فاعلة:

إن تقديم نماذج عملية فاعلة للممارسات الصفية المتوقعة يشكل جزءاً مهماً من عملية بناء القدرات، وإن التخطيط التعاوني بين معلم الدعم ومعلم الصف لهذا الجانب سينعكس إيجاباً على تحسين جودة الممارسات الصفية المتوقعة. وتقع على عاتق معلم الدعم مسؤولية كبيرة وحيوية في بناء تقديم النماذج المتوقعة لمشاركات الطلبة الفاعلة وممارسات التدريس البارعة في تلبية احتياجات جميع الطلبة لاسيما الطلبة أصحاب الهمم. ويتوقع من معلم الدعم أيضاً أن يساهم في تقديم فرص تطوير مهني لمساعدة دعم التعلم، وتقديم دلائل ومعالم واضحة للأساليب المثلى في تقديم الدعم الفردي اللازم لهؤلاء الطلبة.

ج. التدريس التعاوني:

إن تقديم فرص منتظمة للتدريس التعاوني يعد جانباً أساسياً في تمكين المعلمين من تطبيق عملية التحسين المستمر لمنهجيات التدريس الدامج. وإن توفير مثل هذه الفرص يساهم في زيادة عدد المعلمين داخل الفصل الدراسي، وهذا من شأنه زيادة الفرص المتاحة لتفريد احتياجات الطلبة، وتقديم خبرات مشتركة لكيفية التغلب على التحديات التي يمكن أن يواجهها معلم الصف، وفي توفير تغذية راجعة مباشرة عن مدى نجاح الاستراتيجيات الجديدة التي يتم تطبيقها، وتعزيز الحوارات المهنية الهادفة عن التعلم بين معلم الدعم ومعلم الصف.

ح. التفكير التعاوني المعمق:

يتعين على معلم الدعم إجراء متابعة وتقييم مستمرين لممارسات معلم الصف، وتحديد تأثيراتها على تعلم الطلبة ومخرجاتهم، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التطوير. وتكمن أهمية هذه العملية في أنها تضمن تقديم الدعم المستهدف وتؤكد على موثوقية مؤشرات النجاح وتشاركها مع المعلمين والاحتفاء بالنجاحات التي يتم تحقيقها.



خ. التفويض التدريجي للمسؤوليات:

ينبغي على معلم الدعم أن يخفض تدريجياً الدعم الذي يقدمه لمعلم الصف مع تنامي ثقة المعلم بنفسه ونجاحه في تضمين الممارسات عالية الجودة على نحو دائم في ممارساته الصفية. وتتضمن المتابعة المدروسة لمعلم الصف إجراء مراجعة للممارسات الجديدة وجدوى المحافظة عليها وتأثيراتها على تعلم الطلبة. ولا ريب أن معلمي الصف القادرين على تحسين ممارساتهم الصفية وتنمية ثقتهم الذاتية بأنفسهم كمعلمين محترفين، سيشكلون دافعاً كبيراً وحافزاً قوياً للمدرسة لزيادة فرص التطوير المهني المتاحة لكوادرها.

دور معلم الصف

معلمو الصف مسؤولون عن التعلم والتقدم الدراسي ومخرجات التعلم لجميع الطلبة في غرفة الصف الدراسي. وهم على الأرجح أول من يتنبه لصعوبات تعلم محتملة لدى طلبتهم. وتقع على عاتق معلمي الصف مسؤوليات كبيرة أيضاً في التطوير المستمر لثقتهم بأنفسهم وجاهزيتهم ومعارفهم ومهاراتهم اللازمة لتقديم فرص تعلم لطلبته من أصحاب الهمم بإنصاف مع بقية أقرانهم في غرفة الصف الدراسي. وتشمل مسؤوليات معلم الصف العمل ضمن سياق فريق متعاون ومنسجم يشمل أولياء الأمور ومعلمي الدعم ومساعدتي دعم التعلم والاختصاصيين. ويجب أن يكونوا منفتحين ومدركين لأهمية التطوير الذاتي المستمر من أجل تحسين كفاءات التدريس الدامج لديهم. وتتضمن أدوارهم الجوانب الرئيسية التالية:

- تقييم التقدم الذي يحرزه الطلبة وتقييمه ورفع تقارير بذلك.
- توفير بيئة تعلم آمنة مرحبة بالطلبة وقادرة على تحفيزهم على التعلم.
- العمل مع غيرهم من المهنيين أصحاب الصلة على نحو وثيق جنباً إلى جنب أو على التوازي معهم.
- التخطيط لعمليات تدريس الطلبة على مستوى الصف بأكمله ولمجموعات الطلبة وللطلبة بشكل فردي وتطبيق هذه الخطط.

- تضمين وتبني أي تعديلات ومواءمات مطلوبة لتمكين الطلبة من تحقيق أقصى إمكاناتهم.
- تقديم المساهمة المطلوبة في تطوير خطط التعليم الفردية وعمليات مراجعة التقدم الذي يحققه طلبتهم.
- تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الخطط التعليمية الفردية.
- إدارة المعلومات المتعلقة بالطلبة وإطلاع أولياء الأمور والأشخاص أصحاب الصلة على هذه المعلومات.
- الإشراف على مساعدي دعم التعلم وتنسيق عملهم.
- تعزيز تفاعل الطلبة مع أقرانهم.

دور مساعد دعم التعلم

يحقق مساعد دعم التعلم الفاعل في عمله تأثيراً إيجابياً كبيراً على تطوير غرف صفية دامجة للطلبة أصحاب الهمم. ويجدر التنويه إلى أن المسمى الوظيفي المعلم المرافق (Shadow Teacher) لم يعد مستخدماً في المدارس الخاصة في إمارة دبي، وأصبح لأعضاء كادر المدرسة الذين يتولون هذا الدور مسمىً جديداً هو «مساعد دعم التعلم». ويتعين على المدرسة أن توفر لمساعد دعم التعلم فرصاً كافية للتطوير المهني، بما يضمن استعدادهم الكامل لأداء الأدوار المناطة بهم بفعالية.

ويتعين على مساعد دعم التعلم أن يعمل في إطار تعاوني هادف مع معلم الفصل، بما يضمن النجاح في دمج الطلبة أصحاب الهمم مع بقية زملائهم في البيئة الصفية. ولتحقيق ذلك، يجب أن يشارك مساعد دعم التعلم في عمليات التقييم وتدوين بيانات الأداء والتخطيط للحصص الدراسية وتطوير المصادر التعليمية اللازمة. علماً بأن معلم الصف مسؤول عن تحقيق ذلك أيضاً، وتقع على عاتقه المساءلة النهائية عن أثر البرامج التعليمية الفردية التي يتم تطبيقها على مخرجات الطلبة أصحاب الهمم، ودور مساعد دعم التعلم هو مساعدة معلم الصف في تطوير وتوفير بيئة تعلم محفزة ومثمرة.

ويتعين تدريب مساعدي دعم التعلم على استخدام منهجيات وأساليب متنوعة لتقليص وإزالة عوائق التعلم، وتيسير انخراط الطلبة ومشاركتهم في فرص تعلم هادفة ومرتبطة بتلبية احتياجاتهم.

تتنوع مهام مساعدي دعم الدعم وآلية الدعم الذي يقدمونه تبعاً للمرحلة الدراسية والاحتياجات الفردية للطلبة أصحاب الهمم. وتلجأ بعض المدارس إلى توزيع المسؤوليات وفق آلية يكون فيها على مساعد دعم التعلم العمل مع مجموعات مختلفة من الطلبة لدعم تدريس الصف بأكمله. في حين أنه في مدارس أخرى، يكون على مساعد دعم التعلم تقديم دعم محدد لمجموعة صغيرة من الطلبة أصحاب الهمم. ويتعين على المدرسة تحديد آليات عمل مساعدي دعم التعلم التابعين لكادرها على النحو الذي يضمن تقليل الأعباء المالية الملقاة على عاتق أولياء أمور الطلبة أصحاب



الهمم الذين يتحملون الأعباء المالية لتعيين مساعد دعم تعلم من خارج المدرسة خاص لأبنائهم.

ورغم أن مسؤوليات مساعدي دعم التعلم تختلف وتتنوع تبعاً لسياق عمل كل واحد منهم، إلا أنه توجد مسؤوليات مشتركة بين جميع مساعدي دعم التعلم، تتضمن ما يلي:

- تقديم دعم فردي لطلبة بعينهم من أصحاب الهمم.
- تعزيز حصول الطلبة أصحاب الهمم على الدعم المستهدف خارج غرفة الفصل الدراسي.
- العمل على أنشطة مختلفة ضمن مجموعات الطلبة.
- التواصل الإيجابي والفعال مع عضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب الهمم.
- تطوير المهارات الاجتماعية والوجدانية للطلبة أصحاب الهمم.
- العمل مع المعلمين لمتابعة التقدم الذي يحققه الطلبة أصحاب الهمم.
- تقديم الدعم المطلوب لعمليات التدخل والجلسات العلاجية للطلبة أصحاب الهمم.

إن مساعد دعم التعلم الفعال هو الذي ينجح في تسهيل وتعزيز حصول الطلبة أصحاب الهمم على الدعم اللازم لهم لمساعدتهم على تحقيق أقصى إمكاناتهم وترسيخ استقلاليتهم واعتمادهم على أنفسهم، حيث أن تطوير استقلاليتهم في جميع جوانب الحياة المدرسية يشكل جزءاً محورياً من دور مساعد دعم التعلم، بما في ذلك السماح لهم بارتكاب الأخطاء، وحل المشكلات بأساليبهم الخاصة. وبناء على ذلك نجد أن مؤشرات نجاح مساعد دعم التعلم في عمله تظهر في مدى استقلالية الطلبة أصحاب الهمم واعتمادهم على أنفسهم في التعلم، ومدى قدرتهم على التحكم بمشاعرهم وعواطفهم وسلوكياتهم، أو مدى مثابرتهم واصرارهم على التغلب على التحديات التي قد تواجههم. ومساعد دعم التعلم الفعال سيكون قادر على تمكين الطلبة أصحاب الهمم على أن يكونوا متعلمين واثقين بأنفسهم، ولديهم قدرات متعاظمة على التعلم

توفير المصادر اللازمة واستثمارها على النحو الأمثل

إن مسيرة التحول نحو التعليم الدامج تتطلب في كل مدرسة تحقيق تغييرات على مختلف المستويات، بما في ذلك مرافق المدرسة وتجهيزاتها وبرامج التدريس وأساليب تعليم المنهاج التعليمي ونظم تقييم الطلبة. ونذكر فيما يلي مجموعة من أهم الجوانب الرئيسية التي على المدرسة مراعاتها لتحقيق هذا التحول:

- تحقيق النسبة المتوقعة لعدد معلمي الدعم قياساً إلى عدد الطلبة، بما يكافئ توظيف معلم دعم واحد على الأقل لكل 200 طالباً من طلبة المدرسة (أي أنه يتعين على المدرسة على سبيل المثال تعيين 10 معلمي دعم إذا كان إجمالي عدد طلبتها يساوي 2000 طالب).
- تحقيق النسبة المتوقعة لعدد مساعدي دعم التعلم قياساً إلى عدد الطلبة، بما يكافئ توظيف مساعد دعم تعلم واحد على الأقل لكل 125 طالباً من طلبة المدرسة (أي أنه يتعين على المدرسة على سبيل المثال تعيين 10 مساعدي دعم تعلم إذا كان إجمالي عدد طلبتها يساوي 1250 طالب).
- أن تكون جميع المرافق التعليمية متوافقة بشكل كامل مع "كود دبي للبيئة المؤهلة" مما يضمن لجميع الطلبة سهولة الوصول إليها واستخدامها من قبل جميع الطلبة، لاسيما الطلبة أصحاب الهمم.
- توفير فرص فاعلة للتطوير المهني المستمر لكادر المدرسة التعليمي والتربوي، لصقل مهاراتهم وتعزيز معارفهم التخصصية التي تتيح لهم العمل مع جميع الطلبة في بيئات تعليمية مشتركة تحتضن جميع الطلبة لاسيما أصحاب الهمم وتلبي مختلف احتياجاتهم.

وإن نجاح المدرسة في إعداد خطط دقيقة ومحددة للتطوير تضمن استخدام المصادر اللازمة على نحو فاعل في تعزيز الممارسات الدامجة دون تحمل تكاليف مادية كبيرة، مما يمكن مجتمع المدرسة من خدمة جميع الطلبة بفعالية.

معظم الخدمات والأنشطة التعليمية الموجهة للطلبة أصحاب الهمم يمكن تقديمها داخل المدرسة وبجهودها الذاتية من ميزانيتها التشغيلية، دون فرض أية تكاليف إضافية على أولياء أمور الطلبة أصحاب الهمم. ولكن أقلية من حالات الطلبة أصحاب الهمم قد يحتاجون إلى مستويات عالية من الخدمات والدعم المتخصصين لتمكينهم من المشاركة الكاملة في خبرات تعلم ملائمة. وتتضمن هذه الحالات تقديم دعم فردي من مساعد دعم تعلم لديه التدريب والخبرات اللازمة، أو الحصول على خدمات علاجية متخصصة. وقد تتضمن هذه الحالات تحمل أولياء الأمور لتكاليف إضافية.



في الحالات التي يتعين فيه تحميل ولي الأمر تكاليف إضافية، يجب على المدرسة ضمان تلبية الجوانب التالية:

- أن تكون الرسوم الإضافية التي يتم فرضها على أولياء الأمور تمثل التكلفة الحقيقية للخدمات التي يتم تقديمها للمدرسة، ولا توفر أية أرباح إضافية للمدرسة.
- وجود أساس منطقي واضح لطلب خدمات إضافية، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق الأهداف التعليمية وقياس الأثر الذي يتم تحقيقه على المخرجات.
- إجراء مراجعة وتقييم دوريين لجودة تقديم الخدمات وأثرها على مخرجات الطلبة، بما في ذلك التقدم الذي يتم تحقيقه إزاء تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.

بناء شبكة مهنية واجتماعية دامجة

إن النجاح في تطوير بيئة تعليمية دامجة يتطلب دعم جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم القيادات المدرسية والمعلمين وأسر الطلبة والمعالجين والاختصاصيين الطبيين، ومراكز التربية الخاصة والتدخل المبكر، بالإضافة إلى القيادات التربوية والمهنية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (الحضانات ورياض الأطفال) ومؤسسات التعليم العالي. حيث أكدت الأبحاث أن النجاح في تطوير نظام تعليمي دامج حقيقي مرهون بتضافر جهود جميع الأطراف المعنية وتعاونهم الوثيق معاً.

أولياء أمور الطلبة وأسرهم

يتعين على المدارس أن تولي الاهتمام المطلوب لانخراط أولياء أمور الطلبة أصحاب الهمم في تعليم أبنائهم وفي الحياة المدرسية. حيث أن أولياء الأمور هم أصحاب الدور الأبلغ أثراً وأطول أمداً على تعلم أطفالهم وتطورهم. وبوصفهم أول مربيين ومعلمين لأطفالهم منذ نعومة أظفارهم، لذلك فهم يلعبون دوراً حاسماً وجوهدياً في مسيرة تعليم أطفالهم وتطورهم.

ويجب على أعضاء القيادات المدرسة على كافة المستويات أن يضعوا أولياء الأمور في قلب العملية التعليمية، وضمان إتاحة كافة السبل لهم ليكونوا شركاء فاعلين في تعليم أطفالهم. بما في ذلك تشجيعهم على المشاركة بنشاط في عمليات التقييم والتخطيط، وضمان أن يكون لهم صوت مسموع في عمليات التقويم والتخطيط الاستراتيجي وفي سياسات المدرسة وعمليات اتخاذ القرار فيها.

تشدد سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي على أهمية أن تعمل كل مدرسة بفعالية على حث أولياء الأمور وتشجيعهم على الانخراط في الحياة المدرسية وفي تعليم أبنائهم، وفقاً لمبادئ توجيهية واضحة تتضمن ما يلي:

- تعميم فهم وتركيز واضحين لجودة المخرجات التي يتطلع الطلبة أصحاب الهمم وأسرهم إلى إنجازها، حتى يكون بوسعهم اتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى طموحات واقعية وقابلة للتحقيق.
- يتعين على المدرسة ضمان تقديم كافة المعلومات والإرشادات اللازمة للطلبة أصحاب الهمم وأولياء أمورهم حول الخيارات المتاحة أمامهم لمتابعة مساراتهم التعليمية والمهنية المتاحة لهم بعد التخرج من المدرسة.
- ضمان أن تكون مشاركة الطلبة أصحاب الهمم وأولياء أمورهم قائمة على أساس واضح يضع الطلبة أصحاب الهمم في محور العملية التعليمية.

- تقديم مجموعة أوسع من الخيارات للطلبة أصحاب الهمم وأولياء أمورهم واستقلالية أكبر في تحديد أسلوب الدعم الذي يتلقونه من المدرسة.

يؤكد إطار سياسة التعليم الدامج في دبي (2017) على أهمية أن يركز جميع الأشخاص المنخرطين في تعليم الطلبة أصحاب الهمم على تحقيق أعلى الطموحات في تطوير خبراتهم التعليمية والمخرجات والإنجازات المستقبلية. وإن تطبيق إدارة فاعلة لأولياء الأمور يشكل عاملاً حاسماً في ضمان ألا يكون تحديد الإعاقة سبباً في وضع توقعات منخفضة دون مبرر. لذلك على المدارس أن تتأكد من تحقيق ما يلي:

- أن يكون الطلبة وأولياء أمورهم قادرين على المساهمة والتأثير في عمليات التخطيط للخدمات والأنشطة التعليمية المطلوبة.
- أن يتم تزويد الطلبة وأولياء أمورهم بالمعلومات والدعم اللازم لتمكينهم من اتخاذ قرارات مدروسة في اختيار المسارات التعليمية والفرص المتاحة أمامهم مستقبلاً.

علاقات الشراكة المهنية

يتعين على أعضاء القيادة المدرسية على جميع المستويات تطوير علاقات فاعلة مع مزودي الخدمات التعليمية الآخرين لأغراض تبادل المعرفة وتطوير الخبرات العملية التي تُعنى بالتعليم الدامج. وبما يتيح توفير فرص عالية المستوى للعمل التعاوني الهادف الذي يضمن انتقالاً سلساً للطلبة أصحاب الهمم مع تطور خبراتهم التعليمية وتقدمهم في مساراتهم التعليمية.

ومن العوائق البارزة التي يواجهها الطلبة أصحاب الهمم حالياً هي عدم وجود نظام متطور ودقيق لإدارة المراحل الانتقالية للطلبة أصحاب الهمم من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم المدرسي، أو من التعليم المدرسي إلى التعليم الجامعي. لذلك يُنتظر من المدارس الدامجة أن تنخرط بفعالية في شبكات مهنية واجتماعية وأن تنجح في عقد علاقات شراكة وثيقة ومتينة على كافة المستويات مع مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك:

- مراكز التربية الخاصة والتدخل المبكر: لتسهيل وتسريع انتقال الطلبة أصحاب الهمم إلى نظام التعليم المدرسي الدامج.
- مزودي خدمات التعليم ما بعد المرحلة الثانوية والتعليم الجامعي: لضمان حصول الطلبة أصحاب الهمم على الفرص اللازمة لمتابعة مساراتهم التعليمية بعد التخرج من المدرسة.
- التعليم المهني وبرامج التعلم البديلة: لتمكين الطلبة الذين لديهم نطاق محدد من القدرات للانخراط في مسارات تعلم عملية وهادفة وعلى ارتباط وثيق بتلبية احتياجاتهم الخاصة.
- المراكز الطبية ومراكز العلاج: لتسهيل وتعزيز استخدام منهجيات واستراتيجيات متخصصة من قبل معلمي الصف ضمن غرفة الصف الدراسي.



معاً نمضي قدماً

انطلاقاً من التزامها بتحقيق الدمج على جميع المستويات، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير نظام تعليمي يثمن التنوع بين الطلبة ويراه نقطة قوة تعكس التنوع الثقافي الفريد لمجتمع دبي والإمارات العربية المتحدة، للوصول إلى نظام تعليمي دامج قادر على توفير بيئة تعليمية مرحبة بجميع الطلبة وعلى رأسهم الطلبة من أصحاب الهمم. ولا ريب أن الطلبة أصحاب الهمم يشكلون شريحة مهمة ومركز اهتمام في نظم الدمج الفاعلة. وجميع الطلبة لديهم الحق بإثبات قدراتهم وإمكاناتهم على تحقيق الإنجازات والنجاح والتألق. ولا شك أن تبني التعليم الدامج ليس هدفاً قصير المدى، بل هو تطور ونهوض بالعقول والمواقف داخل المدارس وفي جميع مكونات المجتمع، وعملية مستمرة من التقويم والتخطيط والتنفيذ ومراجعة الخطوات التي يتم تنفيذها وأثرها على أرض الواقع. ويتمحور كذلك حول تطوير شراكات هادفة وتضافر الجهود التي يمكنها مرور الوقت بناء أفراداً ومجتمعات مستقلة ومنتجة وسعيدة.

ومع تقدم كل مدرسة خاصة في دبي نحو بناء القدرات اللازمة لبناء ثقافات وممارسات ومخرجات دامجة، ستواصل هيئة المعرفة والتنمية البشرية التزامها بتقديم الدعم اللازم من خلال متابعة وإرشاد وتيسير عملية الانتقال إلى نظام تعليمي دامج من خلال تطوير مجموعة متنوعة من الإجراءات والتدابير في الوقت الراهن والمستقبل، وتتضمن ما يلي:

- متابعة الطلبة أصحاب الهمم من خلال بناء قاعدة بيانات تضم معلومات كاملة ومفصلة عن الطلبة أصحاب الهمم.
- إجراء عمليات تدقيق سنوية على معايير التعليم الدامج في المدرسة، وذلك بهدف مراجعة ومتابعة مستوى التزام المدرسة بالمعايير الرئيسية المعتمدة في سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي. وقرار المجلس التنفيذي رقم (2) لسنة 2017 بشأن تنظيم عمل المدارس الخاصة في إمارة دبي.
- تقويم جودة الخدمات والأنشطة التعليمية المقدمة للطلبة أصحاب الهمم وجودة مخرجاتهم أثناء تطبيق عمليات الرقابة المدرسية في كل مدرسة من المدارس الخاصة في إمارة دبي.
- تقويم الإجراءات التي تطبقها المدرسة لزيادة الفرص المتاحة للطلبة أصحاب الهمم لإشراكهم بفعالية في مجتمع المدرسة وتوفير تعليم عالي الجودة لهم على قدم المساواة مع بقية الطلبة، وتقييم مدى اتساق هذه الإجراءات مع معايير سياسات التعليم الدامج في دبي وتوجيهاتها.

يشكل هذا المستند البداية لسلسلة من المنشورات التي تهدف إلى تقديم الإرشادات والتوجيهات للأطراف المعنية بما يضمن دعم جميع المدارس الخاصة في دبي على توفير بيئات تعليمية دامجة عالية الجودة.

نرحب بالرد على استفساراتكم وتعليقاتكم على هذا المستند، بالتواصل معنا على عنوان البريد الإلكتروني:

info@khda.gov.ae



مسرد المصطلحات

بيئة تعلم مشتركة

وسط تعليمي يضم طلبة ذوي قدرات متفاوتة قادمين من بيئات وخلفيات مختلفة ليتعلموا سوية في بيئة تعليمية دامجة. ويتم الاعتماد على بيئات التعلم المشتركة في غالبية ساعات التدريس النظامية التي يتم تقديمها للطلبة، ويمكن لهذه البيئات المشتركة أن تتضمن غرف فصول دراسية ومكتبات مدرسية وقاعات للياقة البدنية ومسرح وغرف أنشطة ومقاصف مدرسية وساحات لعب والمجتمع المحلي. ولا يتم أبداً في بيئات التعلم المشتركة عزل الطلبة أصحاب الهمم عن بقية أقرانهم أثناء التعلم.

بيئات التعلم المشتركة الفاعلة، هي بيئات التعلم التي:

- تمكن جميع الطلبة بلا استثناء من المشاركة الكاملة في تعلمهم ضمن بيئات تعلم مصممة لتلائم جميع الطلبة، وتكون مشتركة بين جميع الطلبة ضمن سياقات وأوساط تعليمية مختارة.
- تقدم مناخاً تعليمياً إيجابياً يرسخ حس الانتماء لدى جميع الطلبة، ويضمن تقدمهم نحو تحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية والدراسية الملائمة.
- ذات استجابة عالية إزاء تلبية احتياجات التعلم الفردي لدى الطلبة من خلال تقديم مستويات الدعم الملائمة لهم وتطبيق مفاهيم وممارسات التدريس التي تضع الطالب في محور العملية التعليمية.

التمييز

التمييز المباشر: الأفعال والإجراءات التي تتسبب في تعرض طالب لمعاملة غير متكافئة وغير منصفة مقارنة ببقية الطلبة بسبب ما لديه من احتياجات تعليمية خاصة وإعاقة.

التمييز غير المباشر: العملية التي تحدث عندما يطبق مزود خدمات تعليم حكماً أو معياراً أو ممارسة عامة على جميع الطلبة دون مراعاة للطلبة أصحاب الهمم، مما يؤدي إلى التأثير سلباً على هؤلاء الطلبة ويضعهم ظروف غير ملائمة مقارنة بالطلبة الآخرين.

كود دبي للبيئة المؤهلة

يوفر دليلاً ومعايير واضحة ومحددة حول كيفية بناء وتصميم وإدارة المنشآت والمرافق ووسائل النقل في إمارة دبي على النحو الذي يتيح توفير إمكانيات وصول كاملة لجميع أفراد مجتمع دبي. بما في ذلك إمكانيات الوصول إلى المنشآت التعليمية واستخدامها من قبل جميع الطلبة، لاسيما الطلبة أصحاب الهمم.

تشخيص الإعاقة

يتم تشخيص الإعاقة عندما يتولى أخصائيو نفسيون واختصاصيون طبيون مؤهلون ومرخصون تنفيذ إجراءات تشخيص رسمية تركز على نظم تقييم موحدة، وتظهر نتائج التقييم وجود إعاقة محددة.

عضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب الهمم

هو عضو معين من مجلس الأمناء يلتزم التزاماً تاماً وبيادر إلى إعداد رؤية واضحة للتعليم الدامج وضبط أولوياتها. وسينوب عن مجلس الأمناء في أداء دور رئيسي في دعم المدرسة ومساءلتها عن إنجاز نظام تعليمي دامج فيها للطلبة أصحاب الهمم.

مجلس الأمناء

يتكون مجلس الأمناء من الأعضاء المتطوعين الذين يتم تعيينهم رسمياً كمجموعة ممثلة للأطراف المعنية بالمدرسة. ويتركز دور المجلس في ضمان جودة عالية في تسيير شؤون المدرسة وتشغيلها بجودة عالية من قبل الإدارة، وإيفاء المدرسة بجميع التزاماتها، ونجاحها في تحقيق مخرجات عالية الجودة. ويقع على عاتق مجالس الأمناء في جميع المدارس الخاصة أداء أربع مهام رئيسية على أكمل وجه، وهي:

1. إعداد وتطوير توجه استراتيجي واضح للمدرسة ينسجم مع أخلاقيات المدرسة وتحقيق رؤيتها الواضحة.
2. مساءلة فريق القيادة العليا عن جودة إنجاز استراتيجية المدرسة وتسيير شؤونها.
3. الإشراف على جودة الأداء التعليمي والتربوي للمدرسة وتقديم توصيات واقتراحات لتطوير جودتها.
4. الإشراف على الشؤون المالية للمدرسة، بما في ذلك تحديد الرسوم المدرسية ومتابعة ميزانيتها، ومدى نجاح المدرسة في تحقيق الأهداف المالية.

خطة تطوير التعليم الدامج

هي خطة استراتيجية للتطوير تتم المصادقة عليها ومتابعتها من قبل مجلس الأمناء، ويتولى فريق دعم التعليم الدامج إعداد هذه الخطة وتطبيقها، ويتعين أن تحدد بأسلوب واضح وشامل أولويات خطط التطوير في المدرسة بما يمكنها من إنجاز نظام تعليمي دامج فيها. وينبغي أن تشرح هذه الخطة بوضوح التدابير الرئيسية التي سيتم تطبيقها لرفع جودة العملية التعليمية التي يحظى بها الطلبة أصحاب الهمم، والمصادر التي يتم تخصيصها، والمخرجات والأهداف الرئيسية المنشود تحقيقها.

فريق دعم التعليم الدامج

يعمل تحت قيادة مدير المدرسة ويتم تشكيله من أعضاء الكادر التعليمي العامل فيها، ويتولى مسؤولية تطبيق ومتابعة التغييرات المطلوب إنجازها لبناء نظام تعليمي دامج في المدرسة. ويجب أن يضم الفريق في عضويته الأعضاء الرئيسيين التاليين: رائد التعليم الدامج، وعضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة للطلبة أصحاب الهمم، وأن يتضمن كذلك ممثلين عن معلمي الدعم ومساعدى دعم التعلم في المدرسة.

مساعد دعم التعلم

هو عضو مُدَرَّب من كادر دعم التعليم يعمل تحت توجيهات معلم الصف. ويتركز دوره الرئيسي في تقديم دعم فاعل للطلبة أصحاب الهمم على النحو التي يمكنهم من الحصول على خبرات تعلم ملائمة ضمن بيئة تعلم مشتركة، جنباً إلى جنب مع بقية أقرانهم في الصف.

وتقع على عاتق مساعد دعم التعلم المسؤوليات الرئيسية التالية:

- تقديم الدعم لمعلم الصف في تطوير وتوفير بيئة تعلم محفزة ومثمرة لجميع الطلبة.
- استخدام منهجيات وأساليب متنوعة لتقليص وإزالة عوائق التعلم.
- تيسير انخراط الطلبة ومشاركتهم في فرص تعلم هادفة ومرتبطة بتلبية احتياجاتهم.

معلم الدعم

معلمي الدعم هم معلمين على درجة عالية من الكفاءة ويتحلون بمستويات عالية من المهارة والقدرة على تطبيق منهجيات وأساليب التعليم الدامج ضمن ممارساتهم في التدريس. وينصب عملهم على صياغة وتقديم نماذج عملية فاعلة يقتدى بها لمعلمي الصفوف الدراسية، وتقديم التدريب المهني اللازم لمعلمي الصف بما يمكنهم من تطوير ممارساتهم الصفية على النحو الذي يتيح تلبية احتياجات التعلم المتنوعة لدى كافة الطلبة في غرفة الصف الدراسي لاسيما الطلبة أصحاب الهمم.

ودور معلم الدعم هو دور محوري وأساسي في ضمان تطوير مدرسة دامجة، ويتعين على المدرسة أن تعطيه الأولوية اللازمة.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD)

هي اتفاقية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم لائحة بالحقوق المضمونة لأصحاب الهمم لتحسين إمكانيات وصولهم إلى المجتمع والتعليم والعمل. وتم شمل أصحاب الهمم أيضاً في اتفاقيات ووثائق أخرى تحمي حقوقهم، غير أن هذه الاتفاقية توضح بالتحديد الحقوق المتعلقة بقدرة الأشخاص أصحاب الهمم على التفاعل مع مجتمعاتهم.

KNOWLEDGE AND HUMAN DEVELOPMENT AUTHORITY

Block 8, Academic City, P. O. Box: 500008, Dubai, UAE
Tel: +971 4 364 0000 Fax: +971 4 364 0001

www.khda.gov.ae

#KHDADUBAI #KHDA



@KHDA



@KHDADUBAI



/KHDAOFFICIAL